نفوذ فقهاء المالكية في العهد المرابطي
-أسبابه، آثاره، نتائجه-
The influence of Maliki jurists in the Almoravid era
-Causes, effects, consequences -

بن يحي مصطفى
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
جامعة الجيلالي اليابس، سيدي بلعباس

البريد الإلكتروني : mustapha.benyahia22@gmail.com
تاريخ الاستلام: 24 /2020/10 **تاريخ القبول**: 19 /2020/12

ملخص:
أثار نفوذ الفقهاء المالكيّة في دولة المرابطين جدلا كبيرا بين الباحثين، ما بين مُشيد به وبما أثمره من نتائج طيبّة على بلاد المغرب والأندلس، تجلّت معالمها في إذكاء روح الجهاد في هذه الدّولة مما أهّلها للوقوف في وجه الحملات الإسبانية في الأندلس وإنقاذها من سقوط وشيك محقّق، نتيجة التمزّق و الضّعف التي اعترى أمراء الطوائف بعد سقوط الدّولة العامريّة، وما قامت به دولة المرابطين بواسطة تأثير الفقهاء من توحيد لبلاد المغرب والأندلس والقضاء على الطّوائف المنحرفة عقائديا، على غرار برغواطة والشيعة والخوارج، وما بين ناقم على النّفوذ موجها أصابع الإتّهام إلى فقهاء المرابطين بأنّهم كانوا سببا في الحجر الفكري والجمود المذهبي الذي أصاب بلاد المغرب والأندلس آنذاك، وأنّهم استغلوا هذا النّفوذ من أجل المنافع الشخصيّة والمناصب الحكوميّة، ولعلّ الدّراسة المتأنيّة لقضيّة النّفوذ، مع الرّجوع إلى كتب الطّبقات والتّراجم وعدم الاكتفاء بالمصادر التّاريخية، تزيل شيئا من الغبار عن هذا الجانب الذي اكتنفه الغموض، والذي لا يزال محلّ جدل إلى وقتنا الحالي.
الكلمات الدالة: النّفوذ، الفقهاء، المرابطين، المذهب المالكي، المغرب والأندلس.

Abstract:

The influence of the Muslim jurists in the A lmoravid state great controversy between students and researchers .

It has been supporters who was satisfied and pleased of its influence in maghhreb and Andalusia , because its saved them from the Spanish

campaigns that was threatening them ,because of the weakness of the sects after the fall of the amiri stat .

While it has been an oppositionist for the influence , because the muslim jurists was the reason of the intellectual inertia in the Maghreb and Andulusia and took advantage of their power to bing personal benefits .

The study of the issue of influence , with reference to the books and translation, and not merely historical source, removes something of ambiguity which is still controversial to the present time.

Keywords: Influence, the jurists, the Almoravids, the Maliki school of thought, Morocco and Andalusia.

1-مقدمة :

تعتبر دولة المرابطين دولة فقهاء، نظرا لنفوذهم المزدوج الفكري و السّياسي في هذه الدّولة منذ قيامها على يد المؤسّس الأول عبد الله بن ياسين إلى غاية سقوطها على يد الموحّدين سنة 540ه/1145م، وقد جعل الكثير من المؤرّخين هذا النّفوذ منطلقا للطّعن في دولة المرابطين، ناقمين عليها بأنّها دولة تعصّب فقهي وجمود فكري وحجر على الآراء والأفكار، متناقلين ما ذكره عبد الواحد المراكشي في كتابه "المعجب" في هذا الشّأن، ومرتكزين على حادثة إحراق المرابطين لكتاب "إحياء علوم الدين" للغزالي التي أشعل فتيلها فقهاء قرطبة وعلى رأسهم القاضي ابن حمدين، وقد حاولت في هذه الدّراسة تسليط الضّوء على نفوذ الفقهاء في دولة المرابطين وما كان له من نتائج على الدّولة من خلال طرح الإشكالية التّالية : هل كان صاحب كتاب "المعجب" منصفا في أثناء حديثه عن استغلال الفقهاء لنفوذهم من أجل التّضييق على الحريّات الفكريّة والحصول على مآرب شخصيّة ومنافع دنيويّة ؟ وهل كانت مشورة الفقهاء ملزمة لأمراء المرابطين أم كانت على وجه النصيحة والإرشاد والاختيار ؟ وهل فعلا

أهمل الفقهاء النّظر في الأصول واكتفوا بالعناية بفروع المذهب المالكي ؟ هذا ما حاولت الإجابة عنه في هذه الدّراسة.

2-الأوضاع السّياسية للغرب الإسلامي قبيل ظهور المرابطين :

كان الغرب الإسلامي في مستهلّ القرن الخامس الهجري يعجّ بالمذاهب والتيّارات الفكرية المختلفة، فكانت تحكمه أربع طوائف شكّلت شبه إمارات أو دويلات صغيرة، ففي الشّمال قبائل غمارة وهي فرع من قبيلة مصمودة، وقد انحرفت عن الإسلام وظهر فيها متنبّئون أتوا بتعاليم تناقض تعاليم الإسلام[1]، وفي السّاحل الغربي قبيلة برغواطة التي ادّعى مؤسسها طريف بن شمعون النبوّة وتسمّى بصالح المؤمنين، وشرع لأتباعه ديانة جديدة احتوت خليط من تعاليم إسلامية ومبادئ يهودية وعادات بربريّة[2]، وفي الوسط قبائل زناتة التي كانت تمثل الشّرعية الحاكمة في المغرب الأقصى[3]، أمّا الجنوب فقد كان فيه أقليّات مبعثرة من الشّيعة المعروفين بالبجليّين، كما كان هناك وثنيّون يسكنون الجبال الوعرة بنواحي الأطلسي[4]، وقد كان النّصف الثّاني من القرن الرّابع الهجري وعاء للحروب الطّاحنة بين صنهاجة وزناتة من جهة[5]، وبين أبناء العمومة من بين زيري وبني حماد[6]، ومن مغراوة وبني يفرن من جهة أخرى[7]، أمّا الأندلس فبعد سقوط الدّولة العامريّة تمزّقت الوحدة الأندلسية وظهر ملوك الطوائف[8]، ممّا أسفر عن تردّي الأوضاع السّياسية والإقتصادية والفكرية، فتجرّأت الممالك النّصرانية في شمال الأندلس على شنّ غارات مدمّرة على المدن الإسلامية، أسفرت عن سقوط عدّة قرى وحصون[9]، كما أسفرت الهِجْرات الهلالية عن تدهور واضطراب في إفريقيّة والمغرب الأوسط[10]، وفي هذا الوقت العصيب ظهرت دعوة المرابطين في جنوب المغرب الأقصى في محاولة لإصلاح هذا الوضع المتردّي والقضاء على المذاهب المخالفة للمذهب السّني والذي كان ممثّلا في المذهب المالكي.

3-دور الفقهاء في تأسيس الدّولة :

قامت دولة المرابطين على ازدواجية أحد طرفيها الفقهاء، والطّرف الآخر قبائل صنهاجة الصّحراوية، هذه الإزدواجية التي تجلت في علاقة عبد الله بن ياسين الجزولي[11] بيحيى بن إبراهيم الجدالي[12]، ثم سار عليها فيما بعد أمراء المرابطين وفقهائهم، تزعّم دعوة الإصلاح الفقيه المالكي عبد الله بن ياسين الجزولي الذي كان بدوره تلميذا لوجّاج بن زلوا اللّمطي[13]في

رباط نفيس بأقصى السّوس[14]، وقد كان ذلك بتوجيه من الفقيه المالكي أبي عمران الفاسي[15] القاطن بالقيروان، بعدما مرّ عليه يحيى بن أبي بكر الجدالي أثناء عودته من رحلة الحجّ، وطلب منه أن يرسل معه رجلا من طلبته إلى مضارب صنهاجة في جنوب المغرب الأقصى حتّى يعلمهم أمور دينهم، فأرشده أبو عمران الفاسي إلى الفقيه وجّاج بن زلوا في رباط نفيس، هذا الأخير الذي دعا طلبته لهذه المهمّة فانتدب لها عبد الله بن ياسين الجزولي[16]، ويجنح بعض الباحثين إلى أن هذه الخطوة من أبي عمران الفاسي كانت بتدبير من الدّولة العباسية قصد تطويق الدّولة الفاطمية والتّضييق عليها من الغرب، بعدما طوّقت بالجيوش السّلجوقية من الشّرق[17]، وقد تُوّجت جهود ابن ياسين ومن خلَفه بتأسيس دولة اتخّذت من المذهب المالكي مذهبا رسميّا لها[18].

وهكذا توحّدت قبائل صنهاجة الصحراوية بجهود فقهاء المالكية، وأسّست دولتها بجهودهم أيضا، وسمّيت دولة المرابطين بهذا الاسم نسبة إلى الرّباط الذي أنشأه عبد الله بن ياسين في الحوض الأدنى لنهر السنغال سنة (433ه/1042م)، أو نسبة إلى أنصاره الذين خرجوا من الرباط لقتال بعض القبائل اللّمتونية المعارضة لدعوته[19]، وكانت أوّل مجموعة خرجت مع عبد الله بن ياسين للجهاد والأمر بالمعروف والنّهي عن المنكر إنّما هي مجموعة طلبته الذين رابطوا معه في هذه الجزيرة، فلمّا بلغوا ألفا خرج بهم لنشر الدّعوة وجهاد المخالفين[20]، فلا جرم أن يكون للفقهاء شأن كبير ونفوذ عريض وكلمة مسموعة في الدّولة المرابطية.

4-أصناف الفقهاء في العهد المرابطي:

من خلال تتبعنا لنشاط الفقهاء في العهد المرابطي يمكننا أن نصنّف هؤلاء الفقهاء إلى صنفين : الصّنف الأوّل : الفقهاء الذين أسّسوا الدّولة المرابطية ونظّروا لها وعايشوا المراحل الأولى من تأسيسها، وهؤلاء فقهاء مغاربة وصحراويين، ومن أبرزهم : أبو عمران الفاسي، ووجاّج بن زلّوا اللّمطي، وعبد الله بن ياسين الجزولي كما تقدّم.

الصّنف الثاني : فهم مجموعة من الفقهاء الذين انضموا تحت لواء الدّولة بعد تمكّنها، وجلّهم من فقهاء الأندلس وقضاتها، وهؤلاء عاصروا الدّولة من مراحل قوّتها إلى مرحلة سقوطها[21]، وكان لهم أثر بالغ ونفوذ كبير عند

المرابطين، وقد تبوّء جلّهم مناصب رفيعة في الدّولة، ومن أمثلتهم : أبو عبد الله ابن حمدين، وأبو الوليد ابن رشد، وأبو بكر ابن العربي.
ويمكننا أن نضيف صنفا ثالثا : وهم الفقهاء الذين نأووا بأنفسهم عن تولّي المناصب والخطط الدّينية في الدّولة، وقد صرّح بعضهم بمعارضته لبعض من سياسة المرابطين، بينما تحفّظ البعض الآخر ولزم الصّمت، ومن أمثلتهم : الفقيه أبي علي المتيجي الذي انتقد عصره وهو عصر المرابطين بقوله : « أمّا إن ظهر عارف بها داع إلى الّصواب فيها أُنكر قوله، واستنقص دينه وعقله، وأوذي في نفسه بوجوه الإيذاء ...»[22].
وكان موقف أبي علي المتيجي معارضا لما وقع فيه المرابطون من خطئ في تحديد اتّجاه في مساجد المغرب والأندلس، وقسّم الغالطين في اتجاه القبلة إلى ثلاثة أصناف، أهل سوء في التأويل، وحجّاج مخطئون، وأهل أهواء من الفقهاء[23]، يقول في الصّنف الثالث : « والصّنف الثالث من الغالطين للقبلة هم أهل الأهواء، يدّعون معرفة العلم طلبا للتّأمين على حرصا على الدّنيا... وعامّة المغاربة تبع لهم، فحملهم الحرص على الدّنيا على ردّ الحقّ في القبلة وغيرها...»[24].
كما يتوجّه الفقيه عبد العزيز التّونسي (ت486ه/1093م) الذي كان مدرّسا بأغمات، بالنّقد اللاذع إلى الطّلبة الذين درّسهم الفقه فنالوا به الخطط والعمالات قائلا : « صرنا بتعليمنا لهم كبائع السّلاح من اللّصوص »[25].
كما نجد من الفقهاء من أنكر إحراق كتاب الإحياء للغزالي وصرّح بذلك على غرار الفقيه علي بن محمّد الجذامي المعروف بالبرجي (ت509ه/1116م) الذي أفتى بتأديب من يحرق كتاب الإحياء وتضمينه قيمته لأنّه مال مسلم، وعندما علم القاضي بن حمدين بفتواه غاظه ذلك وكتب إلى قاضي المريّة يأمره بعزله عن منصبه[26]، كما انتصر أبو الفضل النّحوي (ت513ه/1120م) لكتاب الإحياء، وكتب لأمير المسلمين بذلك، وقد أفتى بأنّ الأيمان التي فُرضت في عملية التفتيش عن كتاب الإحياء أيمان لا تلزم أصحابها[27]، يضاف إلى ذلك الفقيه أبو القاسم بن الورد (ت540ه/1146م) الذي عارض هو الآخر عملية الحرق، وكتب ذلك بخط يده[28].

5-أسباب نفوذ الفقهاء في الدّولة المرابطية :

بما أنّ دولة المرابطين قامت بجهود الفقهاء المالكيّة فقد كانت حقّا دولة الفقهاء[29]، وكان من الطّبيعي أن يكون للفقهاء فيها نفوذ كبير ومكانة عظيمة، كما أن التّقدير والتّكريم للفقهاء من جانب أمراء المسلمين زاد من مكانتهم ونفوذهم[30]، فكان يوسف بن تاشفين[31]محبّا للفقهاء والعلماء والصلحاء، مقربا لهم، صادرا عن رأيهم، مكرما لهم[32]، وفقا للمبادئ التي قرّرها عبد الله بن ياسين والتي تتضمّن احترام وتبجيل الفقهاء والقضاة والعلماء[33]، وازداد نفوذهم على عهد ابنه عليّ بن يوسف[34]، فبلغ الفقهاء في أيّامه مبلغا عظيما لم يبلغوا مثله في الصّدر الأول[35]، وكان يخرج بنفسه لزيارة العلماء والفقهاء وتفقّد أحوالهم وإكرامهم، كما فعل مع يلارزج (ت540ه/1146م) أحد فقهاء المالكيّة بهسكورة[36]، وأصبحت أمور المسلمين راجعة إليهم وأحكامهم صغيرها وكبيرها موقوفة عليهم[37]، فقد كان الفقهاء يستشارون في كلّ الأمور ولاسيما القرارات المهمّة المتعلّقة بتسيير شؤون الدّولة، وكان عليّ بن يوسف لا يقطع أمرا في جميع مملكته دون مشاورة الفقهاء[38]، ولعلّ ورع وزهد عليّ بن يوسف بن تاشفين هو الذي جعله يعظّم من شأن الفقهاء ويقرّبهم ويرجع إليهم في أموره، فقد وصفه صاحب المعجب بقوله « كان أن يُعدّ في الزهّاد والمتبتّلين، أقرب منه إلى أن يعدّ في الملوك والمتغلّبين »[39]،كما كان القضاة – وكانوا من جملة الفقهاء- يتمتّعون بنفوذ كبير، حيث منحوا سلطات واسعة إلى حدّ أنهم كانوا يعتبرون رقباء على الولاّة والعمال ومسؤولين عن تصرّفاتهم، كما ورد في إحدى رسائل عليّ بن يوسف لقاضي مالقة أبي محمد عبد الله بن أحمد بن عمر القيسي المالقي (ت542ه/1147م)، ومما جاء فيها : « وأيّ عامل من عمّال الرّعية قامت الشّهادة عندك بتعدِّيه، وعلمتَ بصحّة استهدافه وتصدِّيه، فأَنْهِ أمره إلى صاحب البلد مُستعمِله ومُولّيه، وأشعره بما ثبت عندك فيه، فإن غَلَّ يدَ أذيَّته وأنفذَ عزله عن رعيّته، وإلا فأَخْفِ ذلك إلينا...»[40] ، وكان القاضي لا يقطع في أمر ولا يبتّ في حكومة في صغير من الأمور ولا كبير إلا بمحضر أربعة من الفقهاء[41].

6-مظاهر نفوذ الفقهاء في الدّولة المرابطية :

أ-على المستوى السياسي :

كان لفقهاء المغرب والأندلس دور بارز في الإنجازات التي قام بها المرابطون، فهم الذين أشاروا على أمير المسلمين يوسف بن تاشفين بالعبور

إلى الأندلس والإستجابة لصريخ ملوك الطّوائف[42]، وهم الذين أَفتوا أمير المسلمين يوسف بن تاشفين بضرورة الإستيلاء على الأندلس والقضاء على ملوك الطوائف[43]، ولمّا طلب يوسف بن تاشفين من صاحب سبتة أن يخلّي الجيوش تجوز إلى الأندلس لنجدة المسلمين وأبى ذلك صاحب سبتة، شكاه يوسف بن تاشفين إلى الفقهاء فأفتوا جميعا صاحب سبتة بما لا يسرّه[44]، وبفضل نصائح الفقهاء أوقف المرابطون التقدّم النّصراني بانتصارهم في عدّة معارك حاسمة كالزلاقة (479ه/1186م)، وإقليش (501م/1108م)، وإفراغة (528ه/1134م)، فكانت هذه الإنتصارات سببا في ثبات جبهة الأندلس بعد أن أوشكت على الإنهيار في عصر الطوائف الأوّل[45]، وبمشورة الفقهاء عَيّن يوسف بن تاشفين ولده عليّا وليّا للعهد[46]، وبعد أن أخضع يوسف بن تاشفين الأندلس عسكريّا أخبره فقهاء الأندلس أن طاعته غير واجبة حتى يأتيه التّقليد من الخليفة العبّاسي المستظهر بالله فعمل على ذلك[47]، وهم الذين أشاروا على عليّ بن يوسف بتقليد ولاية العهد لابنه أبو محمّد سير[48]، وأشار عليه القاضي أبو الوليد بن رشد بإجلاء المعاهدين من أهل الذّمة من الأندلس لما كَثرت خيانتهم فقبل عليّ بن يوسف مشورته وأمر باستقدامهم للعدوة[49]، وكذلك عمل بنصيحته في تسوير مراكش[50] وفي عزله لأخيه تميم عن نيابته في الأندلس[51].

أ-على المستوى الإجتماعي :

كنتيجة لذلك تصدّر الفقهاء الهرم الإجتماعي باعتبارهم المفتين بشرعية سياسة أمراء المرابطين وتوجيهاتهم[52]، وصارت سمة الفقيه جليلة، حتّى أنّ الملثّمين كانوا يسمّون الأمير العظيم منهم الذي يريدون تنويهه بالفقيه[53]، وأصبح الفقهاء ذوو جاه عريض ومال جزيل فانصرفت وجوه النّاس إليهم، فكثرت لذلك أموالهم واتّسعت مكاسبهم[54]، لا سيما من تقرّب منهم من السّلطان كما حدث مع الفقيه أبو بكر بن خلف الأنصاري (ت599ه/1202م) الذي حظي بخدمة السّلطان بمراكش، فنال دنيا عريضة وحصّل أموالا جليلة[55]، حتى صار بعضهم يستقبل استقبال الملوك والأمراء، فعندما دخل القاضي عياض غرناطة خرج إليه أعيان البلد لاستقباله وهم يزيدون على مئتي راكب ومن سواد العامة ما لا يحصى كثرة[56]، وغضب أمير المسلمين عليّ بن يوسف من عامله على مرسيّة وهو الزبير بن عمر وأرسل إليه يلومه لمالم يستقبل الفقيه أبا بكر ابن الأسود

بحفاوة[57]، زيادة على الجاه اكتسب كثير من الفقهاء أموالا طائلة بفضل تحالفهم مع النّظام المرابطي، فقد أجرى عليهم يوسف بن تاشفين الأرزاق من بيت المال طول أيامه[58]، فضلا عما حازوه من هبات وإنعامات[59]، كما كان المرابطون يوزعون خمس الغنائم على الفقهاء والعلماء [60]، واستغلّ فريق من الفقهاء ممّن تقلّدوا القضاء من ضعفاء النّفوس نفودهم لمآرب دنيوية فجمعوا الأموال من الحلال والحرام[61]، حتّى وصفهم الشّاعر أبو جعفر أحمد بن محمد المعروف بابن البنّي معرضا بقاضي قرطبة أبو عبد الله محمّد بن حمدين[62] بقوله :

أهلَ الرِّياء لبستموا ناموسكم كالذِّئب أدلج في الظَّلام العَاتِمِ
فملكتم الدُّنيا بمذهب مالك وقَسَمتم الأموال بابن القاسم
وركبتم شُهب الدَّواب بأشهب وبأصبغ صَبغت لكم في العالم[63]

ولا يمكن تعميم هذا الحكم على جميع الفقهاء، بل هو خاص ببعضهم ممَّن كان همّه جمع المال ومتاع الدّنيا، فسعى إلى ذلك عن طريق الوصول للمناصب الدينيّة من أمثال مناصب القضاء والفتيا والحسبة[64].

ب-على المستوى الفكري :

أما على الصّعيد الفكري فقد راجت كتب فروع المذهب المالكي رواجا كبيرا[65]، من أمثال مدوّنة سحنون، وجامع ابن يونس، ونوادر ابن أبي زيد، وواضحة ابن حبيب[66]، وساد المذهب المالكي في المغرب الأقصى والأندلس حتى عند الدُّول اللاحقة [67]، وحتى غرب المغرب الأوسط الذي كان خاضعا للمرابطين، يقول البكري عن تلمسان أنها «لم تزل دارا للعلماء والمحدِّثين وحملة الرّأي على مذهب مالك »[68]، واستطاع الفقهاء أن يضيّقوا على المذاهب المنحرفة التي كانت سببا في الاضطرابات والفتن وأن يؤسسوا لوحدة مذهبية مبنية على المذهب المالكي السّني[69]، كما أن الفقهاء حرّموا دراسة علم الكلام والفلسفة[70]، وأفتى الفقهاء وعلى رأسهم ابن حمدين أمير المسلمين عليّ بن يوسف بإحراق كتاب إحياء علوم الدّين للغزالي[71] لما يحتويه من اتجاه فلسفي وصوفي[72] ولما اشتمل عليه من أحاديث ضعيفة و موضوعة[73]، زيادة على ما فيه من دعوة إلى التصوُّف والعزلة التي تنافي ما كانت تتطلّبه الظروف آنذاك من الاستعداد للجهاد ضد المدّ الصليبي [74]، وانصرف المرابطون في معظم أيّام دولتهم إلى تشجيع الفقهاء حملة لواء المذهب المالكي، وكان عصر المرابطين عصر فقهاء

أكثر منه عصر أدباء أو فلاسفة، ولطبيعة المرابطين الصحراوية وعقيدتهم الدّينية البسيطة فقد ابتعدوا عن رجال الفلسفة ولم يحفلوا بهم، غير أنهم لم يضطهدوهم أو ينكّلوا بهم كما حدث مع غيرهم من الدّول[75].

7-مناقشة لرأي صاحب كتاب "المعجب" في فقهاء المرابطين :

ندّد المؤرخ الموحّدي عبد الواحد المراكشي في كتابه "المعجب في تلخيص أخبار المغرب" بالفقهاء، معتبرا أنّهم اهتمّوا بالفروع على حساب الأصول فقال :« فلم يكن يقرب من أمير المؤمنين ويحظى عنده إلا من علم علم الفروع أعني فروع مذهب مالك، فنفقت في ذلك الزّمان كتب المذهب وعُمل بمقتضاها ونُبذ ما سواها، وكثر ذلك حتى نُسي النّظر في كتاب الله وحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ...»[76] ، وتلقّف هذه التّهمة الكثير من المؤرّخين الذين جاؤوا من بعد المراكشي وروّجوا لها، يقول الذّهبي في ترجمة أمير المسلمين عليّ بن يوسف بن تاشفين : « نفق في زمانه الفقه والكتب والفروع حتى تكاسلوا عن الحديث والآثار، وأهينت الفلسفة ومجّ الكلام ومقت، واستحكم في ذهن عليّ أن الكلام بدعة ما عرفه السّلف، فأسرف في ذلك وكتب يتهدّد ويأمر بإحراق الكتب، وكتب يأمر بإحراق تواليف الشّيخ أبي حامد، وتوعّد بالقتل من كتمها »[77]، وقد زعم أحد الباحثين[78] أنّ الفقهاء في عهد المرابطين اشتطّوا في التقيّد بمذهب مالك إلى درجة أنّهم لم يعودوا يرجعوا للأصول "القرآن والسنّة" عند استنباط الأحكام.

وهذا الحكم على إطلاقه غير صحيح ، لأنّ المغرب في عصر المرابطين لم يخلو من تدارس علوم العقيدة وأصول الدّين، والمرابطون قرّبوا إليهم علماء نبغوا في هذا الفرع من المعرفة[79]، فقد كان مالك بن وهيب نفسه الذي ذكره صاحب المعجب من فقهاء البلاط المرابطي، وله مشاركة في جميع العلماء، وقد حضر مناظرة ابن تومرت في حضرة أمير المسلمين علي بن يوسف[80]، كما أنّ الإهتمام بالأصلين من القرآن الكريم والسنّة النبوية كان من سمات هذا العصر، فعند الرّجوع إلى كتب التّراجم التي ترجمت لعلماء العهد المرابطي نجد أنّ الفقهاء لم يقتصر اهتمامهم على فقه الفروع كما زعم عبد الواحد المراكشي، بل وجد الكثير منهم ممّن اهتمّ بالقرآن الكريم تفسيرا وتجويدا وشرحا للغريب فيه، ومن المحدّثين الذين اهتموا بالسّنة

النبويّة شرحا وتخريجا وتدوينا وجمعا، وسنذكر بعض الأمثلة على ذلك مبتدئين بالذين عُنوا بالأصل الأوّل وهو القرآن الكريم :

فمن المفسّرين :

-عبد الله بن يحيى التّجيبي (ت502ه/1109م) : الذي اختصر كتاب "مشكل القرآن" لابن فورك[81].

-أبو محمد عبد الحقّ بن عطيّة المحاربي(ت514ه/1121م) الذي ألّف تفسيره المشهور "الوجيز في تفسير الكتاب العزيز" فأحسن فيه وأبدع واشتهر تفسيره في الآفاق[82].

-أبو محمّد عبد الله بن أبي جعفر الخشني المرسي (ت526ه/1132م) : فقيه المغرب وشيخ المالكيّة، انتهت إليه الإمامة في معرفة المذهب، وكان رأسا في التّفسير، وله معرفة بالحديث[83].

-أبو الحكم عبد السّلام بن أبي الرّجال اللّخمي الإشبيلي المعروف بابن برجان (536ه/1142م) : كان من أهل المعرفة بالقراءات والأحاديث، من تآليفه: "تفسير القرآن" ولم يكمله، وشرح الأسماء الحسنى[84].

-القاضي أبو بكر ابن العربي (ت543ه/1149م) : الذي ألّف كتاب "أحكام القرآن"، وكتاب "القانون في تفسير القرآن العزيز"، وكتاب "النّاسخ والمنسوخ"، وكتاب "أنوار الفجر في تفسير القرآن" في ثمانين ألف ورقة[85].

ومن الذين عنوا بعلم القراءات :

-أبو جعفر أحمد بن عليّ بن الباذش (ت542ه/1148م) : كان متبحّرا في علم القراءات، من مؤلفاته : "الإقناع في القراءات" لم يؤلف في بابه مثله، وكتاب "الطّرق المتداولة في القراءات" أتقنه غاية الإتقان[86].

-أبو الحسن محمّد بن عبد الرحمن بن أحمد بن الطفيل العبدري، يعرف بابن عظيمة (ت543ه/1149م) : وإليه وإلى بنيه من بعده كانت الرّياسة في علم القراءات، له أرجوزة في القراءات السّبع، وأخرى في مخارج الحروف، وشرح قصيدة الشُّقْرَاطِسي، وله كتاب "الفريدة الحمصيّة في شرح القصيدة الحصريّة[87].

أمّا الأصل الثاني وهو السنة النبويّة فقد عُني بها الكثير من العلماء ومنهم :

-أبو يوسف يعقوب بن حمّاد الأغماتي، كان حيّا سنة (523ه/1128م) : الفقيه الحافظ من أهل تلمسان، وأصله من أغمات، درّس الحديث بجامع تلمسان[88].

-المحدّث أبو عليّ حسين بن محمد الصّدفي(ت514ه/1121م): كان عالما بالحديث وطرقه عارفا بعلله وأسماء رجاله ونقلته، وكان حافظا لمصنّفات الحديث قائما عليها ذاكرا لمتونها وأسانيدها ورواتها[89]، كثر طلبته والآخذين عنه، حتى ألف ابن الأبّار كتابا ذكر فيه "ثلاثمائة وخمسة عشر" من طلبة هذا المحدّث، سماه "معجم أصحاب أبي علي الصدفي"[90].

-القاضي أبو الوليد محمّد بن أحمد بن رشد القرطبي (ت520ه/1127م) : صاحب كتاب "البيان والتحصيل لما في المستخرجة من التّوجيه والتّعليل"، له كتاب في تهذيب مشكل الآثار للطحاوي[91]، وهو كتاب في الحديث.

-عبد الله بن أحمد بن سعيد بن يربوع (ت522ه/1129م) : كان حافظا للحديث وعلله عارفا بأسماء رجاله ونقلته، ألّف في ذلك كتبا حسانا منها كتاب "الإقليد في بيان الأسانيد"، وكتاب "تاج الحلية وسراج البُغية في معرفة أسانيد الموطأ" وكتاب "المنهاج في رجال مسلم بن الحجاج"[92].

-القاضي أبو بكر بن العربي : الذي شرح سنن الترمذي في كتابه "عارضة الأحوذي على الترمذي" كما شرح الموطّأ في كتابه "المسالك في شرح موطّأ مالك" وكتاب "القبس على موطّأ مالك بن أنس"[93].

-القاضي أبو الفضل عياض بن موسى بن عياض اليحصبي (544ه/1150م) : صاحب كتاب "الشّفا في التّعريف بحقوق المصطفى"، من تآليفه في الحديث : كتاب "الإكمال في شرح صحيح مسلم" كمّل به "المعلم في شرح مسلم" للمازري، وكتاب "مشارق الأنوار" وهو كتاب في تفسير غريب الموطّأ والبخاري ومسلم[94].

-حسين بن محمّد الجيّاني (ت545ه/1151م) : من جهابذة وكبار العلماء المحدّثين، وعُني بالحديث وكتابته وضبطه، جمع كتابا في رجال الصّحيحين سماه "تقييد المهمل وتمييز المشكل"[95].

بل تعدّت العناية بالحديث والسنّة إلى أمراء المرابطين، فنجد الأمير ميمون بن ياسين اللّمتوني (ت530ه/1136م) ممّن عني بالرواية والسّماع[96].

ويكفي الباحث المنصف أن ينظر في كتب التّراجم مثل "الصِّلة" لابن بشكوال، و"التَّكملة" لابن الأبار، و"الغنية، فهرست شيوخ القاضي عياض" للقاضي عياض، ليتأكَّد من حقيقة ذلك.

زيادة على أنّ المرابطين كانوا لا يولون المناصب الدّينية الحسّاسة مثل القضاء إلاّ لأكابر العلماء ممّن تضلعوا في فنون العلوم من فقه وتفسير وحديث وأدب، ومن أبرز القضاة في عهد المرابطين : القاضي أبو عبد الله محمّد بن حمدين التغلبي، والقاضي أبو علي الصّدفي، والقاضي أبو الوليد محمّد بن رشد القرطبي، والقاضي ابن الحاج صاحب النوازل المشهورة[97]، والقاضي أبو بكر بن العربي، والقاضي عياض بن موسى بن عياض اليحصبي.

هذا وزيادة على الفقه والتّفسير والحديث فقد حفل عصر المرابطين بأسماء عديدة لامعة في علم الكلام والفلسفة والطب والهندسة والتّاريخ والجغرافيا، وعصرهم هو العصر الذّهبي للنثير الفنّي وكتابة الرّسائل والشّعر، وفنّ الزجل والموشّحات[98].

إنّ الحركة الفكرية في عهد المرابطين ما هي إلاّ امتداد واستمرار للحركة الفكرية في عهد دول الطوائف، والحركة الفكرية في عهد الموحّدين ما هي إلاّ استمرار لعهد المرابطين، فالإزدهار الفكري في عهد الموحّدين ما هو إلاّ ثمرة جهود المرابطين في تشجيع العلم والعلماء، فالعالم والمفكر لا يولد بين يوم وليلة، ومعظم العلماء والمفكّرين الذين ظهروا في بداية عهد الموحّدين ولد معظمهم وعاش وحصّل علومه في العهد المرابطي.

كما أنّ صاحب "المعجب" زعم أن مشورة الفقهاء كانت نافذة في عهد أمير المسلمين عليّ بن يوسف في كل صغيرة وكبيرة، فقال « ولم يزل الفقهاء على ذلك وأمور المسلمين راجعة إليهم، وأحكامها صغيرها وكبيرها موقوفة عليهم طول مدّته »[99]، وتبعه على ذلك الكثير من المؤرّخين إذ زعموا أن سلطة الفقهاء كانت تشريعية، بينما كانت سلطة الأمراء تقتصر على التّنفيذ[100]، وهذا كلام لا يقبل على إطلاقه، لا سيما إذا عرفنا أن عليّ بن يوسف لم يأخذ بنصيحة الفقيه مالك بن وهيب[101] عندما نصحه بأن يقتل محمّد بن تومرت[102]، ثم أشار عليه بسجنه قائلا « إنّي خائف عليك من هذا الرّجل، وأرى أن تعتقله وأصحابه وتنفق عليهم كلّ يوم دينارا لتكتفي شرّه، وإن لم تفعل ذلك لتنفقنّ عليه خزائنك كلّها ثمّ لا ينفعك ذلك »[103]، "فاجعل

عليه حبلا حتى لا تسمع له طبلا"[104]، ولكن أمير المسلمين عليّ بن يوسف لم يأخذ بهذه النّصيحة أيضا، وأبى أن يسجن رجلا بدون ذنب معلِّلا ذلك بأنّ « السّجن أخو القتل"[105]، وكانت تخلية سبيل ابن تومرت سببا في انهيار دولة المرابطين، والعجيب أن هذه القصّة رواها صاحب المعجب نفسه.

والذي يظهر هو أنّ الفقهاء لعبوا دورا بارزا في سياسة الدّولة المرابطية، وقد اعتمدت عليهم السّلطة المرابطية في المشورة والنّصح والفتاوى المتعلّقة بسياسة الرّعيّة وجهاد النّصارى الإسبان، لكن مشورتهم لم تكن نافذة لدرجة أن السّلاطين والأمراء لا يجدون مناصا من الإمتثال لها، بل كانت مشورة على جهة النصح وإبداء الرأي السّديد والراشد للحكّام، ولكن الحاكم المرابطي لثقته البالغة في الفقهاء كان يأخذ برأيهم ونصائحهم في أغلب الأحوال على وجه الإختيار لا على وجه الإلزام.

8-موقف الفقهاء في آخر عمر الدّولة المرابطية :

استمرّت مكانة الفقهاء ونصيحتهم للمرابطين إلى آخر عمر الدّولة المرابطية، فالفقهاء هم الذين تصدّوا لدعوة ابن تومرت الموحديّة، ووصفوه ووصفوا أتباعه بالخوارج[106]، وكانوا ينفّرون النّاس من دعوته، ويدعون عليه في منابرهم ومحاريب صلاتهم، وكانت الدّعاية المالكيّة من الفاعلية والإحكام، بحيث بدت معها الحركة الموحديّة معزولة داخل نطاق ضيّق من أنصارها في بلاد السّوس[107]، ونصح الفقيه الأندلسي أبو الوليد ابن رشد حين قدومه لمراكش سنة (519ه/1130م)، أمير المسلمين علي بن يوسف بضرورة تسوير مدينة مراكش بقوله : « لا يحلّ لك سكنى هذه المدينة دون سور والعدوّ قريب منك »[108]، بل تعدّى الأمر ذلك إلى المشاركة في جبهات القتال، فقد خرج قاضي السّوس في إحدى الحملات العسكرية ضد الموحّدين »[109]، وهذا ما جعل ابن تومرت يشنّ عليهم حملة شعواء، ويصفهم ب « المكّارين الذين يضلونهم –أي المرابطين- بغير علم، ويتوسلون بفتياهم إلى أباطيلهم وأهوائهم، كلمّا سألوهم عن شيء أفتوهم به على ما وافق أهواءهم » [110].

وأوصى ابن تومرت قائده بقتل الفقيه أبي عمرو بن صاحب الصلاة قاضي تلمسان بقوله : « اقتله فإنّ صفير الصّاد من قوله لي اشتغل بخويصة نفسك في أذني حتّى الآن ». [111]

أمّا عن الأسر الكبيرة التي توارثت القضاء في الأندلس، والذين تمرّدوا عن حكم المرابطين في الأندلس وأعلنوا الإستقلال، فهذا راجع إلى إحساسها بالخطر على مراكزها بانهيار المرابطين، فتزعّموا مدنهم وأعلنوا الثّورة، واستقلّوا بهذه المدن، وكونوا ما عرف بعصر الطوائف الثّاني[112].

وقد رثى الفقهاء لذولة المرابطين بعد سقوطها، حتّى قال ابن العربي : « المرابطون قاموا بدعوة الحقّ ، ونصرة الدّين، وهم حماة المسلمين الذّابّين عنهم، والمجاهدون دونهم، ولم لم يكن للمرابطين فضيلة ولا تقدّم ولا وسيلة إلّا واقعة الزلّاقة التي أنسى ذكرها حروب الأوائل، وحرب داحس والغبراء مع بني وائل، لكان ذلك من أعظم فخرهم، وأربح تجارتهم »[113].

وفي الجانب الآخر نجد إحدى الباحثات تبالغ في نفي نفوذ الفقهاء على عهد المرابطين، فذكرت أنّه لم يكن للفقهاء في دولة المرابطين من السلطان أكثر ممّا كان لهم في غيرها من الدّول[114].

9- نتائج نفوذ الفقهاء على الدّولة المرابطية :

أ-النتائج الإيجابية :

-كان تقريب أمراء المرابطين للفقهاء و مشورتهم والأخذ برأيهم سببا في سداد الكثير من القرارات، حتى وصف ابن الخطيب يوسف بن تاشفين بأنه قرّب "الأذكياء"[115].

-كانت مشورة الفقهاء بضرورة العبور للأندلس للوقوف في وجه هجمات الممالك الإسبانية[116]، ثم المشورة بضرورة ضمّ الأندلس والقضاء على ملوك الطوائف[117]بادرة خير للأندلس، حيث ثبتت بسبب ذلك قرابة أربعة قرون أخرى.

-كان الفقهاء يشاركون في المعارك ضدّ الإسبان، فقد شاركوا في معركة الزلّاقة[118]، وكان الإمام المفسر "عبد الحق بن عطيّة" يكثر الغزوات في جيوش الملثّمين[119]، كما استشهد العديد منهم في المعارك[120] ومنهم "أبو علي الصّدفي" الذي استشهد في معركة قتندة سنة (514ه/1121م)[121]، وقد كان لمشاركتهم رفع للرُّوح المعنوية للجنود والمجاهدين وإذكاء لحماسهم ممّا يُسّهل النّصر على العدو.

-شارك الفقهاء بأموالهم في المشاريع الخيرية مثل بناء المساجد وترميمها، بل منهم من سوّر مدينة إشبيلية[122].

-أدّى اهتمام الفقهاء بالفقه المالكي إلى انتشار حركة التأليف، حيث ألفت عدّة مؤلفات موسوعية في المذهب المالكي، مثل شرح المستخرجة للقاضي أبو الوليد ابن رشد الذي يزيد على مائة جزء[123]، وعنوان هذا الشرح : "البيان و التّحصيل لما في المستخرجة من التّوجيه والتّعليل"[124]، و"المنتقى" في شرح الموطّأ لأبي الوليد سليمان بن خلف الباجي (ت474ه/1082م) قيل هو أحسن كتاب ألف في مذهب مالك[125]، و"القبس في شرح موطّأ مالك بن أنس" لأبي بكر بن العربي[126]وغيرها.

-انتشر العدل بين النّاس بسبب تولّي الفقهاء للقضاء ونفاذ أحكامهم، ومشورة الأمراء والولاّة لهم، فلم يجر في الدّولة المرابطية طول أيّامهم مكس ولا خراج ولا وظيفة من الوظائف المخزنية، وكانت أيامّهم أيام دعة ورفاهية ورخاء متّصل وعافية[127].

-استطاع قضاة المالكية القضاء على المذاهب المنحرفة من شيعة وخوارج وبرغواطية [128]، والتي كانت سببا في تعرض البلاد للفتن والإضطرابات، وقد لعب الفقهاء دورا بارزا في سبيل توحيد بلاد المغرب والأندلس على أساس السنّة والمذهب المالكي[129].

ب-النتائج السلبية :

-نتج عن استشارة أمراء المرابطين للفقهاء في أمور السّياسة والحكم إلى إضعاف أداة الحكم، إذ أن رجال الدّين ليسوا أهل سياسة وتعوزهم الخبرة في ذلك[130].

-كان لحادثة إحراق كتاب "إحياء علوم الدّين" للغزالي صدى كبيرا أدّى إلى سخط الكثير من العامّة، ممّا سهّل على محمّد ابن تومرت النّيل من المرابطين والدّعاية لحكمه[131].

-نتج عن انصراف كثير من الفقهاء الى ملذّات الدنيا والإنشغال بالحديث عن كتب الغزالي، إلى تدهور الحياة الإجتماعية، حيث انتشر الفساد والشعودة[132].

-أضعف إهمال الفقهاء للعلوم العقلية واكتفاءهم بالعلوم النّقلية، موقف المرابطين أمام الدّعوة التومرتية[133].

-إنّ النُّفوذ والجاه والمكاسب التي حققها الفقهاء جعلتهم ينتهزون فرصة ضعف المرابطين ليعلن كلّ واحد الإستقلال في بلد[134].

7-خاتمة :

يختزل الكثير من الباحثين دور فقهاء المالكية في عهد المرابطين في الجانب السّلبي، حيث يتّهمهم بالجمود الفكري والتعصّب المذهبي والإنغلاق على فروع مذهب مالك مع إهمال الأصول، كما يتّهمهم بحبّ الدّنيا من جاه ومكانة و شراهة في جمع المال، ويغفل أو يتغافل عما بذله الفقهاء من جهد لنصرة المذهب السّني والقضاء على المذاهب المنحرفة في المغرب والأندلس، وما لعبوه من دور في الوقوف في وجه الممالك الإسبانية في الأندلس، وإذا كان الكثير من الفقهاء -لاسيما القضاة ورجال الحسبة- قد حازوا على نفوذ عظيم عند أمراء المرابطين، فمن خلال تتبّعنا لسيرهم في كتب التّراجم نجد أن معظمهم قد استغل نفوذه من أجل النّفع العام من قضاء حوائج النّاس وإنجاز المشاريع الخيرية من تشييد للمساجد والقناطر وتسوير للمدن والحواضر، وإذا كان هناك تجاوزات من بعض الفقهاء فإنّ هذا لا يمكن أن نعمّمه على جميعهم، والنّاظر في كتب التّراجم والطّبقات يجد أن الصّلاح والورع والتّقوى كانت السّمات البارزة في العهد المرابطي، ولهذا تأثر أمراء المرابطين بهؤلاء العلماء وحذو حذوهم لدرجة أن تزهد عليّ بن يوسف وانشغاله بالعبادة عن أمور الدّولة كان سببا في تدهور دولته وسقوطها بعد ذلك على أيدي الموحدين.

الهوامش :

1 عبد الرحمن بن خلدون، العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيّام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، ج6، تحقيق خليل شحادة، مراجعة سهيل زكّار، دار الفكر للطباعة والنّشر والتّوزيع، بيروت، (د.ط)، 2000م، ص281.

2 مؤلف مجهول، مفاخر البربر، تحقيق عبد القادر بوباية، دار أبي الرقراق للطباعة والنشر، الرباط، ط1، 2005م، ص139، وسحر السيد عبد العزيز سالم، من جديد حول برغواطة هراطقة المغرب في العهد الإسلامي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، (د.ط)، 1993م، ص ص46-48.

3 عبد الحميد حسين أحمد السّامرّائي، إمارة زيري بن عطيّة الزناتية في المغرب الأقصى (462-368ه/968-1069م)، مجلّة جامعة تكريت للعلوم الإنسانيّة، المجلد 14، العدد9، تشرين الأول 2007م، ص ص270-315، ص283.

4 عبد المجيد النجّار، تجربة الإصلاح في حركة المهدي بن تومرت، الحركة الموحديّة بالمغرب أوائل القرن السادس الهجري، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، فرجينيا، (د.ط)، 1995م، ص45.

5 أحمد محمد العبادي، دراسات في تاريخ المغرب والأندلس، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، (د.ط)، (د.ت)، ص86.

6 عبد الحليم عويس، دولة بني حمّاد، صفحة رائعة من التّاريخ الجزائري، تقديم محمد الهادي الحسني، دار العرابة للنّشر والتوزيع، (د.ط)، 2016م، ص110.
7 علي بن عبد الله بن أبي زرع، الأنيس المطرب بروض القرطاس في أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس، تحقيق كارل بوحن نورتبرغ، مكتبة الثّقافة الإسلامية، القاهرة، ط1، 2014م، ص93، 94.
8 عبد الواحد المراكشي، المعجب في تلخيص أخبار المغرب، اعتنى به صلاح الدين الهواري، المكتبة العصرية، بيروت، ط1، 2006م، ص59.
9 عبد الرحمن علي الحجي، التّاريخ الأندلسي من الفتح حتى سقوط غرناطة (92-897ه/711-1492م)، دار القلم، دمشق، ط2، 1981م، ص326.
10 عبد الرحمن بن خلدون، العبر، ج6، مصدر سابق، ص19-22.
11 هو عبد الله بن ياسين بن مكوك بن سير بن علي الجزولي الصّنهاجي، ولد في أوائل القرن الخامس الهجري في تخوم صحراء سوس بالمغرب، درس عند وجاج بن زلّو اللمطي الشرعية، وكان من حذّاق الطلبة الأذكياء النبهاء النبلاء، من أهل الدّين والفضل والتّقى والفقه والأدب والسّياسة، يعتبر المؤسّس لدولة المرابطين، توفي سنة (450ه/1059م) في جهاده ضدّ برغواطة، ابن أبي زرع، الأنيس المطرب، مصدر سابق، ص105، ابن خلدون، العبر، ج6، مصدر سابق، ص243.
12 هو الأمير يحيى بن إبراهيم الجدالي، ولي أمر صنهاجة في جنوب الصحراء بعد وفاة محمّد بن ترسنا اللّمتوني، فكان على رياستهم وحروبهم إلى سنة (427ه/1035م)، حيث استخلف ولده إبراهيم وذهب إلى الحجّ، وفي أثناء عودته نزل بالقيروان فلقي بها الفقيه أبا عمران الفاسي، و يعتبر هذا اللّقاء هو اللّبنة الأولى لقيام دعوة المرابطين، توفي سنة (448ه/1056م)، ابن أبي زرع، الأنيس المطرب، مصدر سابق، ص104.
13 هو وجاّج بن زلّو اللّمطي، من أهل السّوس الأقصى، رحل إلى القيروان فأخذ عن أبي عمران الفاسي، ثم عاد إلى السّوس فبنى رباطا سماها بدار المرابطين لطلبة العلم وقراء القرآن، وكان المصامدة يزونه ويتبركون بدعائه، توفي سنة (445ه/1054م)، أبو يعقوب يوسف بن يحيى ابن الزيّات، التشوّف إلى رجال التصوّف وأخبار أبي العباس السبتي، تح أحمد التوفيق، منشورات كليّة الآداب بالرباط، المغرب، ط2، 1997م، ص 89.
14 ابن أبي زرع، الأنيس المطرب، مصدر سابق، ص105.
15 هو الفقيه الحافظ العالم أبو عمران موسى بن عيسى بن أبي الحاج الغفجومي الفاسي القيرواني، تفقّه بأبي الحسن القابسي، وأبي بكر الباقلاّني وغيرهما، وأخذ النّاس عنه من الأقطار، من تآليفه كتاب التعليق على المدوّنة، توفي بالقيروان سنة (430ه/1038م)، محمّد بن محمّد مخلوف، شجرة النّور الزكيّة في طبقات المالكيّة، تحقيق علي عمر، ج1، مكتبة الثّقافة الدّينية، القاهرة، ط2، 2012م، ص255.
16 لسان الدين بن الخطيب، أعمال الأعلام، تحقيق أحمد مختار العبّادي، محمد إبراهيم الكتاني، دار الكتاب، الدار البيضاء، (د.ط)، 1964م، ص 226، 227.

17 عبد الله العروي، مجمل تاريخ المغرب، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط2، 2009م، ص 272.
18 إبراهيم حركات، المغرب عبر التّاريخ، ج1، دارا لرشاد الحديثة، الدار البيضاء، (د.ط)، 2000م ص174.
19 الشيخ عدة، الدّعوة الدّينية المرابطية –أسسها وخصوصياتها وأثرها في قيام الدّولة- (447-542ه/1055-1148م)، مجلّة الإحياء، المجلد 20، العدد 27، نوفمبر 2020م، ص ص 559-582، ص564.
20 ابن أبي زرع، الأنيس المطرب، مصدر سابق، نفسه، ص107.
21 أحمد شارف، الدّور السياسي للفقهاء في بلاد المغرب الإسلامي – فقهاء عصر المرابطين في الدّور الصحراوي مثالا (462-440ه/1049-1070م)- مجلة الحكمة للدّراسات التّاريخية، المجلّد 7، العدد 2، جويلية 2020م، ص ص 37-56، ص41
22 أبو علي المتيجي، دلائل القبلة، تحقيق نصيرة عزرودي، دار الهدى للطباعة والنّشر والتّوزيع، الجزائر، 2017م، ص47.
23 نفسه، ص74، 75.
24 نفسه، ص 172.
25 ابن بشكوال، الصلة،ج2، تحقيق إبراهيم الأبياري، دار الكتاب المصري، القاهرة، ط1، 1989م، ص549.
26 ابن الأبار، المعجم في أصحاب القاضي الإمام أبي علي الصدفي، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط1، 2000م، ص272.
27 ابن الزيّات، التشوف إلى رجال التصوّف، مصدر سابق، ص96.
28 ابن الأبار، المعجم، مصدر سابق، ص272.
29 إبراهيم حركات، المغرب عبر التّاريخ، ج1، مرجع سابق، ص169.
30 حسن علي حسن، الحضارة الإسلامية في المغرب والأندلس، عصر المرابطين والموحدين، مكتبة الخانجي، مصر، ط1، 1980م، ص336.
31 هو أبويعقوب يوسف بن تاشفين المصالي الصّنهاجي اللّمتوني الحميري، سلطان المغرب الأقصى وملك الملثّمين، وأول من لُقِّب بأمير المسلمين في بلاد المغرب، بنى مدينة مراكش سنة 465ه، شمل سلطانه المغربين الأقصى والأوسط وجزيرة الأندلس بأكملها، توفي بمراكش سنة (500ه/1106م)، خير الدّين الزركلي، الأعلام، ج8، دار العلم للملايين، بيروت، ط5، 1980م، ص222.
32 ابن خلّكان، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزّمان، تحقيق إحسان عباس، ج7، دار صادر، بيروت، (د.ط)، 1978م، ص125، و مؤلف مجهول، الحلل الموشية في الأخبار المراكشية، تحقيق سهيل زكار، عبد القادر زمامة، دار الرشاد الحديثة، الدار البيضاء، ط1، 1979م، ص82.
33 حمدي عبد المنعم محمّد حسين، التّاريخ السّياسي والحضاري للمغرب والأندلس في عهد المرابطين، دار المعرفة الجامعية، مصر، (د.ط)، 1997م، ص250.

34 هو أبو الحسن، عليّ بن يوسف بن تاشفين اللّمتوني، أمير المسلمين بمراكش، وثاني ملوك الملثّمين، ولد بسبة وبويع بعد وفاة أبيه بعهد منه سنة (500ه/1106م)، في أيامّه ظهر محمّد بن تومرت فعجز علي بن يوسف عن دفع فتنته، واضطربت أموره فمات غمّا في مراكش سنة 537(ه/1143م)، ومدة خلافته 36 سنة و7 أشهر، الزركلي، الأعلام، ج5، ص33.

35 عبد الواحد المراكشي، المعجب، مصدر سابق، ص 130.

36 ابن الزيات، التشوّف، مصدر سابق، ص 152.

37 عبد الواحد المراكشي، المعجب، مصدر سابق، ص130.

38 نفسه.

39 نفسه.

40 محمد محمود عبد الله بن بيه، الأثر السّياسي للعلماء في عصر المرابطين، أطروحة ماجستير، جامعة أم القرى، كلية الشريعة والدّراسات الإسلامية، المملكة العربية السعودية، العام الدراسي، 1418ه/1997م، ص142.

41 عبد الواحد المراكشي، المعجب، مصدر سابق، ص130.

42 محمّد عبد الله عنان، دولة الإسلام في الأندلس، العصر الثالث، عصر المرابطين والموحدين في المغرب والأندلس، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط2، 1990م، ص51.

43 عبد الله بن بلكّين الصّنهاجي، التبيان عن الحادثة الكائنة بدولة بني زيري في غرناطة، تحقيق علي عمر، مكتبة الثّقافة الدّينية، القاهرة، ط1، 2006م، ص 158، إبراهيم حركات، المغرب عبر التاريخ، ج1، مرجع سابق، ص169.

44 محمّد عبد المنعم الحميري، الروض المعطار في خبر الأقطار، تحقيق إحسان عبّاس، مكتبة لبنان، بيروت، ط2، 1974م، ص289.

45 عصمت عبد اللّطيف دندش، أضواء جديدة على المرابطين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1991م، ص33، 34.

46 مؤلف مجهول، الحلل الموشية في الأخبار المراكشية، مصدر سابق، ص 79.

47 شهاب الدّين النويري، نهاية الأرب في فنون الأدب، ج24، تحقيق عبد المجيد ترحيني، دار الكتب العلمية، بيروت، (د.ط)، (د.ت)، ص150.

48 عبد الواحد المراكشي، المعجب، مصدر سابق، ص130.

49 ابن عذارى المراكشي، البيان المغرب في اختصار أخبار ملوك الأندلس والمغرب، ج3، تحقيق بشّار عوّاد معروف، محمود بشّار عوّاد، دار الغرب الإسلامي، تونس، ط1، 2013م، ص64.

50 نفسه، ص59.

51 مؤلف مجهول، الحلل الموشية، مصدر سابق، ص98.

52 إبراهيم القادري بوتشيش، مباحث في التاريخ الإجتماعي للمغرب والأندلس خلال عصر المرابطين، دار الطليعة للطّباعة والنشر، بيروت، (د.ط)، (د.ت)، ص143.

53 أحمد بن محمد المقري، نفح الطيّب من غصن الأندلس الرطيب، ج3، تحقيق إحسان عبّاس، دار صادر، بيروت، (د.ط)، 1968م، ص221.
54 عبد الواحد المراكشي، المعجب، مصدر سابق، ص130.
55 أبو عبد الله محمد بن أبي بكر القضاعي المعروف بابن الأبار، التكملة لكتاب الصلة، ج1، تحقيق عبد السلام الهرامس، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، (د.ط)، 1995م، ص180، 181.
56 أحمد بن محمد المقري، أزهار الرّياض في أخبار عياض، ج3، تحقيق مصطفى السقا وآخرون، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، (د.ط)، 1942م، ص11.
57 حسين مؤنس، سبع وثائق جديدة عن دولة المرابطين وأيّامهم في الأندلس، مكتبة الثقافة الدينية للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2000م، ص25.
58 ابن أبي زرع، الأنيس المطرب، مصدر سابق، ص118.
59 إبراهيم القادري بوتشيش، مباحث في التّاريخ الإجتماعي...، مرجع سابق، ص 143، 144.
60 عصام الديّن عبد الرؤوف الفقي، تاريخ المغرب والأندلس، المطبعة التجاريّة الحديثة، القاهرة، (د.ط)، 1990م، ص252.
61 محمّد محمود بن بيه، الأثر السياسي للعلماء في عصر المرابطين، مرجع سابق، ص150.
62 هو أبو عبد الله، محمّد بن عليّ بن محمّد بن عبد العزيز بن حمدين الأندلسي المالكي، ولي القضاء ليوسف بن تاشفين، وكان صاحب فنون ومعارف وتصانيف، وكان يحطّ على الإمام أبي حامد في طريقة التصوّف، وألّف في الرّد عليه، توفي سنة (508ه/1115م) عن تسع وستين سنة، عياض بن موسى بن عياض، الغنية، فهرست شيوخ القاضي عياض، تحقيق ماهر زهير جراب، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1982م، ص46، شمس الدين محمّد بن أحمد الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج19، تحقيق شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، ط1، 1984م، ص422.
63 عبد الواحد المراكشي، المعجب، مصدر سابق، ص130، 131.
64 كمال السّيد أبو مصطفى، محاضرات في تاريخ المغرب الإسلامي وحضارته (المغرب- الأندلس)، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، (د.ط)، 2007م، ص310.
65 عبد الواحد المراكشي، المعجب، مصدر سابق، ص131.
66 جمال أحمد طه، مدينة فاس في عصري المرابطين والموحدين (448ه/1056م إلى 668ه/1269م)، دراسة سياسية وحضارية، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، (د.ط)، 2001م، ص283.
67 عبد الله العروي، مجمل تاريخ المغرب، ص 279.

68 أبو عبيد البكري، المغرب في ذكر بلاد إفريقية والمغرب، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، (د.ط)، (د.ت)، ص77.
69 عبد الله العروي، مجمل تاريخ المغرب، مرجع سابق، ص281.
70 عبد الواحد المراكشي، المعجب، مصدر سابق، ص131.
71 ابن القطّان المراكشي، نظم الجمان لترتيب ما سلف من أخبار الزّمان، تحقيق محمود علي مكي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط2، (د.ت)، ص70، 71.
72 إبراهيم التّهامي، جهود علماء المغرب في الدّفاع عن عقيدة أهل السّنة، دراسة في الصراع العقدي في المغرب العربي من الفتح الإسلامي إلى نهاية القرن الخامس، مؤسسة الرّسالة ناشرون، دمشق، ط1، 2005م، ص436.
73 إسماعيل بن الأحمر، بيوتات فاس الكبرى، دار المنصور للطّباعة والوراقة، الرّباط، (د.ط)، 1972م، ص33.
74 محمّد يعقوب البدراوي، إحراق كتاب الإحياء في الغرب الإسلامي، مجلة المناهل المغربية، العدد التاسع، السنة الرابعة، رجب 1397ه/يوليو1977م، ص ص 312-323، ص314.
75 إبراهيم حركات، المغرب عبر التاريخ/ ج1، مرجع سابق، ص226.
76 عبد الواحد المراكشي، المعجب، مصدر سابق، ص131.
77 الذّهبي، سير أعلام النبلاء، ج20، مصدر سابق، ص124.
78 عبد الغني حروز، الحضور الأشعري زمن دولة المرابطين (448-541ه/1056-1147م) قراءة في المواقف والتطوّر، مجلّة الآداب والعلوم الإجتماعية، مجلد7، عدد1، 2020م، ص ص65-81، ص68.
79 مصطفى بنسباع، السلطة بين التسنّن والتشيع والتصوّف ما بين عصري المرابطين والموحّدين، تقديم امحمد بنعبود، مطابع الشويخ، تطوان، ط1، 1999م، ص45.
80 عبد الواحد المراكشي، المعجب، مصدر سابق، ص139.
81 ابن بشكوال، الصلة، ج2، مصدر سابق، ص441، 442.
82 شمس الدّين محمّد بن علي الدّاوودي ، طبقات المفسرين، ج1، تحقيق لجنة من العلماء، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1983م، ص266
83 الذّهبي، سير أعلام النبلاء، ج19، مصدر سابق، 602، 603.
84 ابن خلكان، وفيات الأعيان، ج4، ص236، 237، محمد مخلوف، شجرة النّور الزكية، ج1، ص323.
85 ابن فرحون المالكي، الدّيباج المذهب في معرفة أعيان المذهب، تحقيق محمد أحمد أبو النور، ج2، دار التراث للطّبع والنشر، القاهرة، (د.ط)، (د.ت)، ص254.
86 جلال الدّين عبد الرّحمن السيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويّين والنحاة، ج1، تحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة، (د.ط)، 1964م، ص338.
87 ابن الأبّار، التكملة، ج1، مصدر سابق، ص363، 364.

88 ابن الأبّار، المعجم، مصدر سابق، ص321.
89 ابن بشكوال، الصّلة،ج1، مصدر سابق، ص235، 236.
90 محمّد مخلوف، شجرة النّور الزكية، ج1، مرجع سابق، ص314.
91 أحمد بن يحيى بن عميرة الضبي، بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس، ج1، تحقيق إبراهيم الأبياري، دار الكتاب المصري، القاهرة، دار الكتاب اللبناني بيروت، ط1، 1989م، ص74، محمّد مخلوف، شجرة النّور الزكيّة، ج1، ص316.
92 ابن بشكوال، الصّلة، ج2، ص444، 445.
93 ابن فرحون المالكي، الدّيباج المذهب، ج2، مصدر سابق، ص254.
94 ابن خلكان، وفيات الأعيان، ج3، مصدر سابق، ص483، أحمد ابن القاضي المكناسي، جذوة الإقتباس في ذكر من حلّ من الأعلام مدينة فاس، دار المنصور للطّباعة والوراقة، الرّباط، (د.ط)، 1973م، ص498، 499.
95 ابن بشكوال، الصّلة، ج1، مصدر سابق، ص233، 234.
96 ابن الأبار، التكملة، ج2، مصدر سابق، ص196، 197
97 هو أبو عبد الله محمّد بن أحمد المعروف بابن الحاج، كان إماما حافظا فقيها، وكان يدور القضاء في وقته بينه وبين أبي الوليد بن رشد في خلافة يوسف بن تاشفين وابنه عليّ، وولي قضاء الجماعة بقرطبة مرّتين، وكانت أمور الأندلس الكبار قد صرفها إليه أمير المسلمين أيّام قضائه وفتواه، ألّف النوّازل المشهورة، وشرح خطبة صحيح مسلم، وكتاب الإيمان، والكافي في بيان العلم، وفهرسة، وغير ذلك، قتل ظلما بالمسجد الجامع وهو ساجد في صلاة الجمعة سنة (529ه/1133م)، عياض بن موسى بن عياض، الغنية، مصدر سابق، ص 47، 48، محمّد مخلوف، شجرة النّور الزكية، ج1، مرجع سابق، ص322.
98 عصمت عبد اللّطيف دندش، أضواء جديدة على المرابطين، مرجع سابق، ص35.
99 عبد الواحد المراكشي، المعجب، مصدر سابق، ص131.
100 إبراهيم حركات، المغرب عبر التّاريخ، ج1، مرجع سابق، ص202.
101هو أبو عبد الله مالك بن وهيب، شارك في جميع العلوم، وكانت لديه فنون من العلم، وله تحقّق بكثير من أجزاء الفلسفة، كتب بخطّ يده كتاب "الثمرة" لبطليموس في الأحكام، وكتاب "المجسطي في علم الهيئة"، من مؤلفاته "قراضة الذّهب في ذكر لئام العرب"، توفي بمراكش سنة (525ه/1131م)، عبد الواحد المراكشي، المعجب، مصدر سابق، ص140.
102 نفسه.
103 ابن خلّكان، وفيات الأعيان، ج5، ص50.
104 أبو بكر بن علي الصّنهاجي المعروف بالبيدق، أخبار المهدي بن تومرت وبداية دولة الموحّدين، دار المنصور للطّباعة والوراقة، الرباط، (د.ط)، 1971م، ص27.
105 عبد الواحد المراكشي، المعجب، ص139، 140.
106 مؤلف مجهول، الحلل الموشية، مصدر سابق، ص111.

107 لخضر بولطيف، دور الفقهاء في تأمين الغطاء السياسي للسلطة المرابطية في مواجهة خصومها، المجلّة التّاريخية الجزائرية، العدد 3، جوان 2017م، ص ص 36-73، ص71، 72.
108 مؤلف مجهول، مفاخر البربر، مصدر سابق، ص146.
109 البيدق، أخبار المهدي بن تومرت، مصدر سابق، ص35.
110 محمد بن تومرت، أعزّ ما يطلب، تحقيق عمّار طالبي، الطباعة الشعبية للجيش، الجزائر، 2007م، (د.ط)، ص245.
111 يحيى بن خلدون، بغية الروّاد في ذكر الملوك من بني عبد الواد، ج1، تحقيق عبد الحميد حاجيّات، المكتبة الوطنية، الجزائر، (د.ط)، 1980م، ص116.
112 عصمت عبد اللّطيف دندش، الأندلس في نهاية المرابطين ومستهلّ الموحّدين، عصر الطوائف الثاني 510-546ه/1116-1151م، تاريخ سياسي وحضارة، دار الغرب الإسلامي، ط1، 1988م، ص276.
113 مؤلف مجهول، الحلل الموشية، مصدر سابق، ص140.
114 عصمت عبد اللّطيف دندش، أضواء جديدة على المرابطين، مرجع سابق، ص35.
115 لسان الدّين ابن الخطيب، الإحاطة في أخبار غرناطة، ج4، مراجعة وتقديم وتعليق بوزياني الدراجي، دار الأمل للدراسات والنشر والتوزيع، الجزائر، (د.ط)، 2009م، ص810.
116 محمد عبد الله عنان، دولة الإسلام في الأندلس، العصر الثالث، مرجع سابق ص51.
117 ابراهيم حركات، المغرب عبر التّاريخ، ج1، مرجع سابق، ص169.
118 سعدون عباس نصر الله، دولة المرابطين في المغرب والأندلس، عهد يوسف بن تاشفين أمير المرابطين، دار النّهضة العربية للطّباعة والنّشر، بيروت، ط1، 1985م، ص166.
119 ابن الأبار، المعجم، مصدر سابق، ص260.
120 ابن الأبار، التّكملة، ج1، مصدر سابق، ص34، 35.
121 ابن بشكوال، الصّلة، ج1، مصدر سابق، ص237.
122 إسماعيل ابن الأحمر، بيوتات فاس الكبرى، مصدر سابق، ص60.
123 ابن عذارى المراكشي، البيان المغرب، ج3، مصدر سابق، ص61.
124 ابن فرحون المالكي، الدّيباج المذهب، ج2، ص248، ابن مخلوف، شجرة النّور الزكية، ج1، ص316.
125 ابن خلكان، وفيات الأعيان، ج2، ص409، ابن مخلوف، شجرة النّور الزكية، ج2، ص293.
126 ابن فرحون، الدّيباج، ج2، مصدر سابق، ص245.
127 ابن أبي زرع، الأنيس المطرب، مصدر سابق، ص136.
128 عبد الله العروي، مجمل تاريخ المغرب، مرجع سابق، ص281.

129 حسن أحمد محمود، قيام دولة المرابطين، صفحة مشرقة من تاريخ المغرب في العصور الوسطى، دار الفكر العربي، القاهرة، (د.ط)، (د.ت)، ص261.
130 عصام الدّين عبد الرؤوف الفقّي، تاريخ المغرب والأندلس، مرجع سابق، ص260.
131 نفسه، ص261.
132 نفسه، نفس الصفحة.
133 إبراهيم محمّد حسنين، تاريخ الإسلام في المغرب العربي، دار التّعليم الجامعي، الإسكندرية، (د.ط)، 2015م، ص191.
134 عصام الدّين عبد الرؤوف الفقّي، تاريخ المغرب والأندلس، مرجع سابق، ص261.